[الكلام[١]]

قال: (الكلام: ما تضمن كلمتين بالإسناد).

---

(١) الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارة عن: (**اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها**).

ف(**اللفظ**) جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل: كديز، والمستعمل: كعمرو.

و(**مفيد**) أخرج المهمل.

و(**فائدة يحسن السكوت عليها**) أخرج الكلمة وبعض الكلم، وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم ك(قام زيد) وكقول القائل: (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر، وفاعل مستتر، والتقدير: (استقم أنت) فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها.

والكلام في اصطلاح اللغويين: (**هو اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد**).

والكلم اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف.

والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك إن قام زيد، والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز، وقولنا مفرد أخرج الكلام فإنه موضوع لمعنى غير مفرد والقول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد. والكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في (لا إله إلا الله) كلمة الإخلاص، وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما، فمثال اجتماعهما: (قد قام زيد) فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم: (إن قام زيد)، ومثال انفراد الكلام: (زيد قائم).

والكلام: عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مشتق من (الكلم) وهو الجرح، والجرح مؤثر في نفس المجروح فليزم أن يكون الكلام مؤثرا في نفس السامع.

والثاني: أن الكلام يؤكد به (تكلمت) كقولك: تكلمت كلاما، والمصدر المؤكد نائب عن الفعل والفاعل، وكما أن الفعل والفاعل جملة مفيدة كذلك ما ينوب عنه الكلام.

الثالث: أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم، وكلاهما مشدد العين، والتشديد للتكثير، وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة. [اللباب في علل النحو ٦٥/١]

قالوا: حقه أن يقول: الكلام اصطلاحا؛ لأن الكلام قد يكون للكلمة الواحدة؛ لأن سيبويه قال في قولهم: " من أنت زيدا": يجوز رفعه، فيقال: من أنت زيد، ومعناه: من أنت كلامك زيد، و زيد وحده ليس بكلام.

وهذا ليس بشيء، لأن الخبر بـ " زيد " عن المصدر المحذوف مفرد، والخبر إذا كان مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى، فلابد من تقدير مضاف محذوف، وتقديره: من أنت كلامك كلام زيد، أو ذكرك ذكر زيد، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف اليه مقامه، وأعرب بإعرابه، وعلى هذا التقدير لا يكون " زيد " كلاما لا لغة ولا اصطلاحا.

قوله: (ولا يتأتى) أى: الإسناد، ولو أريد الكلام لما اتجه الحصر في كون الكلام يكون من اسمين فقط أو من اسم وفعل؛ لأنه قد يكون من أكثر منهما.

ولقائل أن يقول: إن الحصر غير متجه سواء رجع الضمير من قوله: (يتأتى) إلى الكلام أو إلى الاسناد؛ لأن نحو: زيد أبوه قائم، تأتى الكلام فيه في أكثر من اسمين، وكذلك لفظ الإسناد أيضًا؛ لأن مجموع: أبوه قائم، مسند إلى زيد، فقد تأتى الإسناد بين ركنين أحدهما اسمان.

ويمكن أن يعتذر عنه بأن يقال: إنه لم يقصد بالحصر العدة التي هي ركنا الإسناد، وإنما قصد النوعية سواء أريد الكلام أو الاسناد؛ وعلى هذا يجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منهما.

اعترض على كون الكلام لا يحصل من اسم وحرف بمثل: يا زيد؛ فإنه كلام مع كونه مركبا من اسم وحرف؛ لكونه متضمنا كلمتين بالإسناد.

وأجيب: أما على مذهب من يقول: إن هذه الحروف أسماء أفعال مستدلا بأنها يفهم منها معاني الأفعال، كما يفهم من نحو: " صه " و " مه " فالنقض غير وارد؛ لأنه حينئذ مركب من اسمين.

وأما عند من يقول: إنها حروف نائبة مناب الفعل؛ فلأنه بالحقيقة مركب من اسم وفعل.

واعترض عليه: بأن لو كان الأصل: أنادى زيدًا، لتطرق إليه الصدق والكذب، وباب: " أنادى زيدًا " إخبار عن النداء، والإخبار عن النداء غير النداء، وبأن " أنادى زيدا

" غير مختص بالمنادى، و " يا زيد " مختص به، وبأن " يا زيد " مخصوص بالحال، و " أنادى زيدا " ليس كذلك.

وأجيب من وجهين:

أحدهما: أن حذف الفعل وجعل هذه الحروف نائبة عنه إنما هو لهذا الغرض، وهو النقل من الإخبار إلى الإنشاء.

الثاني: أن الفعل المحذوف الذى نابت الحروف منابه للإنشاء لا للإخبار، وإن كان لفظه لفظ الخبر، كما كان: " بعت "، وطلقت.

obeikandl.com